دمج ذوي الإعاقة
لا يقبل أنصاف الحلول

أن يُبتلى المرء بإعاقة فهذا قدر لا نملك أمامه إلا التسليم والاحتساب، لكن أن تغدو هذه الإعاقة عائقاً يضعه بعض أفراد المجتمع - وإن كان من دون قصد - في وجه هذه الفئة فيمنعها من التحصيل العلمي أو ممارسة الحياة مثل أقرانهم الأسوياء، فهذا ما لا يمكن قبوله في أي مجتمع، والمسألة تبدو أكثر تعقيداً إن كانت في مجتمع حضاري متقدم مثل مجتمع الإمارات الذي تؤمن قيادته الرشيدة بأن التعليم حق مطلق لكل طفل.

هذا الواقع تعاملت معه وزارة التربية والتعليم باهتمام حين طبقت سياسة الدمج في مدارسها وتغلبت على بعض المعوقات التي ظلت تحجز طموح هذه الفئة، ولا تزال الوزارة تتلقى مراجعات حول مشروع الدمج وتؤمّن ما يلزم لإتمامه، إلا أن الأمر يبدو كأنه عقبة مؤلمة في وجه أولياء الأمور، لا سيما في المدارس الخاصة التي تعاني نقصاً في تجهيزات البنية التحتية الملائمة وزيادة الأعباء المادية وقلة الكوادر التدريسية المتخصصة، إذ أوصد بعضها أبوابه أمام ذوي الإعاقة، ما دفع الأهالي إلى مطالبة «التربية» بفرض نسب ثابتة من الطلبة ذوي الإعاقة على المدارس الخاصة لإنجاح مشروع الدمج.

هذه المعضلة الاجتماعية التربوية لا تزال بحاجة إلى حل ناجع يضع حداً لمعاناة الطلبة ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم، فقطار العمر لا ينتظر الحلول المجتزأة، والطفل الذي يفقد فرصته في التعليم لعام عن أقرانه، يخسر كثيراً من حقوقه في الحياة، ويتخلف عن ممارسة دوره في المجتمع، فيتفاقم العبء عليه وعلى أسرته.

- أولياء أمور: رسوم أبنائنا 4 أضعاف الأسوياء ولا يأخذون حقهم في التعليم
- «التربية»: تركيب 45 مصعداً في المدارس الحكومية لمساعدة ذوي الإعاقة
- تزويد الطلبة بمناهج «برايل» والكتب المكبرة وكافة لوازم العملية التعليمية
- تربويون يطالبون بدراسة نتائج سياسة الدمج وتقييم الأداء لوضع حلول جذرية
- هيئات تدريسية تؤكد نجاح المشروع وتطالب بفرضه على المدارس الخاصة
- نقص الكوادر المتخصصة وغياب التجهيزات أبرز تحديات الدمج في «الخاصة»

الوزارة تستنفر جهودها لتذليل العقبات وأوليـــ

الدمج.. إرادة تربوية تتعـــ

تحقيق: رحاب حلاوة، نورا الأمير، عصام الدين عوض

على الرغم من النجاحات المتواضعة، التي حققتها وزارة التربية والتعليم في مشروع دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس، ومشاركة أقرانهم الأسوياء فرص التعليم، فإن المسألة لا تزال بانتظار حل جذري حقيقي، لا سيما أن بعض المدارس الخاصة توصد أبوابها في وجه أي طالب معاق، معللين ذلك بقلة الكوادر التدريسية المتخصصة، وغياب التجهيزات المدرسية الملائمة وزيادة الأعباء المادية، في ضوء محدودية الطلبة، الذين يمكن دمجهم في المدارس الحكومية، التي حددت الوزارة نسبتهم بطالبين اثنين فقط حداً أقصى في كل شعبة تضم 20 طالباً، ما دفع بعض أولياء الأمور إلى اللجوء للمعاهد الخاصة، مطالبين بإلزام المدارس الخاصة بنسب ثابتة من ذوي الإعاقة، ومساعدتها على تخطي عقبات دمجهم.

هذه الحلول والإجراءات التربوية المتواضعة تركت مئات الأطفال المعاقين خارج أسوار المدارس بانتظار حل جذري لمأساتهم، وعزز مطالباتهم دعوات هيئات إدارية وتدريسية متخصصة بالاستمرار في تطبيق الدمج، على أن يتم وفقاً لضوابط علمية واضحة محددة، تشمل المدارس الخاصة بصورة رسمية، مشددين على أهمية دراسة نتائج سياسة الدمج لتقييم مستوى الأداء ومقارنة الأهداف بمخرجات البرامج، التي يتم تنفيذها وضرورة نزول المسؤولين لمعايشة التجربة على أرض الواقع، ودعم بقائها، ما يضمن الاستفادة من معطيات التجربة بشكل كامل.

وزارة التربية حدّدت نسبة ذوي الإعاقة بطالبيْن حداً أقصى في كل شعبة | البيان

اهتمام

بداية أكد مروان أحمد الصوالح، وكيل وزارة التربية والتعليم أن الوزارة أولت اهتماماً بالغاً بالطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم التي يعانون منها، وانتهجت فلسفة مبنية على أسس تعليمية، وفق أفضل الممارسات العالمية، التي تعنى بدمجهم في فصول مناسبة لأعمارهم مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة في المدارس، وأصبحت المدارس الحكومية تستقبل الطلبة ذوي الإعاقة أو صعوبات التعلم المؤهلين لعملية الدمج، حيث استوعبت المدارس في بداية العام الدراسي الحالي 174 طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة الجدد، بواقع 30 من دبي، و26 من الشارقة، و15 من الشرقية، و19 من عجمان، و 54 من الفجيرة،

و11من رأس الخيمة، و 19 من أم القيوين.

وأوضح أن الوزارة تحرص على توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم من التقنيات المساعدة والأجهزة المتخصصة لكل فئة من ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة والبرامج الداعمة لهم، إضافة إلى تهيئة البيئة المدرسية المناسبة خلال العام الدراسي الجاري، وذلك استكمالاً لما بدأته الوزارة في تجهيز المدارس، لاستيعابهم في صفوفها في الأعوام السابقة.

وأضاف أن الهدف العام لعمليه الدمج هو نقل كل المدارس من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة التعليم الدامج لجميع فئات الطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم.

توعية المجتمع

بدورها ركزت عنود طارق الحمادي، معلمة لغة إنجليزية في مدرسة أسماء للتعليم الأساسي حلقة أولى بنات، على محور تثقيف وتوعية المجتمع ككل والمجتمع المدرسي بشكل خاص بمتطلبات واحتياجات هذه الفئة الاجتماعية، مع تشديدها على تزويد المعلم بملف عن حالة الطالب ليتمكن من التعاطي معها، مطالبة بإلحاق الهيئات التدريسية في المدارس التي تطبق مشروع الدمج لدورات مكثفة، إلى جانب توفير المعدات الخاصة لبعض الحالات مثل الإعاقة البصرية والسمعية، مستعرضة تجربتها الخاصة في التعامل مع حالات إعاقة بصرية وأخرى سمعية، وكيف شعرت بالإرباك في بداية الأمر، لأنها لم تتعود على التعامل مع فئة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما مهناز أحمد اختصاصية إعاقة، والمشرفة على عدد من المدارس التي يوجد فيها حالات إعاقة بصرية فقد أكدت أن هناك جهوداً كبيرة تبذلها وزارة التربية والتعليم بإشراف عدد من المختصين، وتوفير مرافق في المدارس من مصاعد وأجهزة وبيئة متكاملة، ما أدى إلى نتائج قيمة لمسناها في التقدم لملحوظ عند الحالات التي تم إلحاقها في فصول الأسوياء، مشيرة إلى أن الطالبات أنفسهن يشعرن برضا شديد بسبب وجودهن في فصول عادية.

وقالت أمينة إبراهيم، اختصاصية اجتماعية في مدرسة أسماء، إن الحالات الموجودة لديهم هي إعاقات سمعية وبصرية وحركية، وإن العامل المهم في نجاح التجربة هو تفاعل المعلم ورغبته في مساعدة الطالب والأخذ بيده، مشيرة إلى أن بعض الهيئات التدريسية تواجه صعوبة في تقبلها للطالب، بينما معلمات يجتهدن ويسعين لإنجاح مشروع الدمج من خلال تبني الحالات.

30 حالة

بدوره ذكر، يعقوب الحمادي، الذي تتعامل مدرسته مع قرابة 30 حالة مختلفة من إعاقة حركية وسمعية وبصرية وعقلية «بطء تعلم»، أن المشروع في جوهره حضاري، لكن يحتاج إلى دعم لنجاحه بصورة تامة، ولا يتأتى ذلك إلا عبر تغيير نظرة المجتمع السلبية لهذه الفئة، وعدم تعاون بعض المدارس لضعف خبرتها في التعامل وتوفير كوادر بشرية متخصصة، حيث إن الكوادر الموجودة غير كافية.

وأشار إلى أن طلبة الدمج يبدون تغيراً إيجابياً خاصة في ما يتعلق بالسلوكات، وبعض حالات كالإعاقة العقلية يكون التحسن في بعض الأحيان بطيء للغاية، ولدينا حالات أبدت تطوراً ملحوظاً وتجاوباً كبيراً في التحصيل الدراسي، فكل حالة تنفرد بخصائص معينة ولا يمكن التعميم عليها بصورة موحدة.

معلمون مساعدون

وقال معلم تربية خاصة رفض ذكر اسمه، إن الدمج يصطدم بعدم تجاوب إدارات مدرسية مع الحالات الموجودة، وعدم مواءمة بعض المناهج التي عجزت عن استيعاب الطلاب والطالبات من ذوي الإعاقة، وذكر أن لديه عدة حالات ولا يستطيع أن يتابعها كلها خاصة إذا استدعى الأمر أن يكون متواجداً في الحصة لشرح الدرس للطالب، مطالباً بوجود معلمين مساعدين لمعلمي التربية الخاصة وتأمين هذه الكوادر بصورة سريعة، لأن الطالب من هذه الفئة يحتاج إلى دعم ومساندة أكثر مما يحتاج إليه أقرانه الأسوياء.

بدورها أكدت ابتسام بو شليبي مديرة مدرسة النوف أن تجربة الدمج نجحت، وأنهم سعداء بها، بل يطالبون باستمرارها ودعمها أكثر، مشيرة إلى أهمية رفع مضمار الوعي عند ولي الأمر والمجتمع بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة وعدم العمل على إقصائهم.

فيما أكد سعيد بن حسين القائم

■ سعيد بن حسين

■ أمينة إبراهيم

■ مهناز أحمد

■ عنود الحمادي

■ مروان الصوالح

أخصائية إعاقة تأخذ بيد ابنها الأصم إلى النجاح

دبي ـ أحمد يحيى

لم تتوقع شيخة المطوع، الأخصائية الاجتماعية في أحد مراكز المعاقين، أن تكون تجربتها المهنية الكبرى داخل بيتها وذلك حين رزقت بطفل مصاب بالصمم، ويحتاج إلى زراعة قوقعة في أذنه ليتمكن من السمع.. تجربة وضعتها أمام مشاعر مختلطة بين الانصياع لأحزانها والركون إلى معاناة ابنها أو التعامل بقوة لتجاوز هذه المرحلة الصعبة في حياة ابنها وتأهيله ليكون قادراً على بناء ذاته في المستقبل.

ولا شك أن قدوم مولود جديد يحمل دوماً معه تباشير الفرح والسعادة للوالدين، بما يوحي به من أمل جديد في الغد والحلم بتربيته ليكون سنداً للأبوين عند الكبر، وشخصاً نافعاً يعوضهم سنوات السهر والتعب من أجله، ولكن في بعض الأحيان قد يتحول هذا الحلم إلى معاناة، يسببها إنجاب طفل مصاب بإعاقة ما، تجعل من الصعب لفترات طويلة تخيل كيفية التعامل أو التكيف مع هذا الوضع الجديد، حيث الاضطراب النفسي والحزن، أو التفكر الدائم في كيفية تربية مولودهم وما إذا كانوا يقدرون معه على مواجهة التحديات الحياتية.. أسئلة قد يواجهها البعض بإيجابية في التعامل معها وتقبلها، فيما تمثل لآخرين هماً يفكرون فيه صباح مساء، ولا يعرفون ما الذي سيأتي به الغد لهم.

لا مكان لليأس

شيخة المطوع استطاعت من خلال تخصصها العلمي وتجربتها في مراكز المعاقين إلغاء مفردات اليأس من قاموسها، فسافرت إلى الخارج ليخضع طفلها لعملية زرع قوقعة في أذنه لمساعدته للتواصل مع الحياة بشكل إيجابي، خاصة أنه مع كل عام يكبره لا يستطيع حصد حصيلة لغوية من المفردات يستطيع بها التحدث مع الآخرين، وقد ساعدته الجراحة على كسر هذا الحاجز الكبير، حيث بدأ سماع والتواصل مع محيطه، لتبدأ مرحلة أخرى من مواجهة الواقع وهي مساعدته لدمجه في صفوف دراسية والتعامل مع أقرانه بندية، ما تطلب منها إلحاقه بإحدى المدارس التي باستطاعتها توفير مدرسين مؤهلين يمكنهم التعامل مع ابنها.

ومع مرور الأيام بدأت هذه الخطوات تؤتي ثمارها، حيث استطاع ابنها تجميع حصيلته اللغوية ما مكنه من التواصل بشكل جيد مع محيطه، فضلاً عن التقدم الدراسي الذي بدأ يظهر على إمكاناته وإنهائه للمرحلة الإعدادية بكفاءة، خاصة مع الاهتمام الذي قدمته مدرسته له وتخصيصها مدرسين مؤهلين للتعامل معه ومحاولة بذل المجهود حتى لا يتأخر في تحصيل المعلومات عن زملائه، بالإضافة إلى الوعي الأسري، الذي ساعد في الانطلاق بقدرات هذا الطفل للأمام، كلها عوامل تضافرت لتنعكس نموذجاً إيجابياً لمثابرة أم مع ابنها من ذوي الإعاقة، وعزز ذلك الاهتمام والخطط التي أوجدتها الدولة لدمج هذه الشريحة المجتمعية المهمة والتعامل معهم كونهم أشخاصاً يجب أن يكونوا فاعلين وأن ذلك لن يتم بغير تأهيلهم ومساعدتهم للوصول لبر الأمان.

مؤتمر

عقدت منطقة أم القيوين التعليمية في يونيو الماضي الملتقى الأول لطلاب اضطرابات النطق واللغة وذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تعزيز جهود الدولة في خدمة ذوي الاحتياجات و نشر الوعي المجتمعي لهذه الفئة وكيفية التعامل معها وتشجيعهم على القراءة والعلم والمعرفة وغرس حب الثقافة في نفوسهم وتزويدهم بالمعارف والخبرات والمهارات والقدرات، وبث روح التحدي لخوض غمار الحياة والسير في معتركاتها بكل ثقة وتفاؤل وذلك من خلال مشاركة مجتمعية هادفة.

فئات

إعاقات لا بد من دمجها

يتم قبول الطلبة ذوى الإعاقة وصعوبات التعلم، وفق معايير القيد والقبول في وزارة التربية، بشرط أن يكون الطالب يعاني: صعوبات التعلم المحددة، وتشمل القراءة والكتابة والتهجئة والحساب، وصعوبة التآزر الحركي، والتأخر النمائي، والاضطرابات الاجتماعية الانفعالية والسلوكية، وتشمل فئات منها اضطراب فرط الحركة وضعف الانتباه، ODD، الاكتئاب، القلق، اضطراب الوسواس القهري، الصدمات والضغوطات النفسية، انفصام الشخصية، الاضطرابات الوهمية، والإعاقة الحركية أو الجسدية، إضافة إلى الأمراض أو الظروف الصحية الأخرى: مثل الأمراض المزمنة: السكر، اللوكيميا، الثلاسيميا، وأمراض القلب، واضطرابات النطق واللغة، والإعاقة الذهنية، واضطرابات التواصل والتفاعل، واضطراب طيف التوحد، الاضطرابات الاجتماعية التواصلية، الإعاقات الحسية، والإعاقة البصرية والإعاقة السمعية.

20

حددت وزارة التربية والتعليم الكثافة الطلابية في فصول الدمج بعدد من المدارس بـ 20 طالباً شريطة وجود طالبين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الشعبة الواحدة، يعانيان من واحدة من الإعاقات المدرجة ضمن معايير التربية الخاصة، والمتمثلة بصعوبات التعلم، والإعاقات الجسمية والصحية، والإعاقة البصرية والسمعية واضطراب اللغة والكلام والتوحد والاضطرابات الانفعالية والسلوكية والإعاقة الذهنية والموهبة والتفوق.

فيما حددت نصاب المعلم الذي يدرس الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة المدموجين في الفصل الخاصة وغرف المصادر للعام الدراسي الحالي بـ 21 حصة أسبوعياً، والمدموجين في الفصول العادية ورياض الأطفال 22 حصة تدريسية و25 جلسة علاجية لاختصاصي التربية الخاصة. دبي - البيان

ضوابط

شروط قبول ذوي الإعاقة في المدارس

أعدت الوزارة شروطاً لقبول الطلبة ذوي الإعاقة بالمدارس الحكومية، ووضعت لوائح لكل إعاقة، حيث يتقدم ولي الأمر بطلبه إلى مراكز دعم التربية الخاصة في مناطقهم، ويرفق الأوراق الرسمية والتقارير الطبية، التي تحدد الحالة الصحية للطالب ودرجة الإبصار والسمع، ومن ثم تقوم المراكز بتحديد موعد لتقييم الطفل من قبل فريق متعدد التخصصات، وتحديد مدى أهليته للاستفادة من خدمات وبرامج التربية الخاصة. وأفاد بأن فريق التقييم والتشخيص يتكون من الاختصاصي النفسي واختصاصي النطق واختصاصي التربية الخاصة ومعلم غرفة مصادر واختصاصي الإعاقة البصرية أو آخرين حسب الاحتياج، كما أن المركز يقدم عدة خدمات أخرى مثل تقديم الاستشارات التربوية المتخصصة للمعلمين وأولياء الأمور، كما يقوم بإعداد تقارير دراسة الحالة وصياغة التوصيات اللازمة لكل طالب. دبي- البيان

ـــاء أمور يطالبون المدارس الخاصة بتأدية دورها

ـثر على أرضية غير ممهّدة

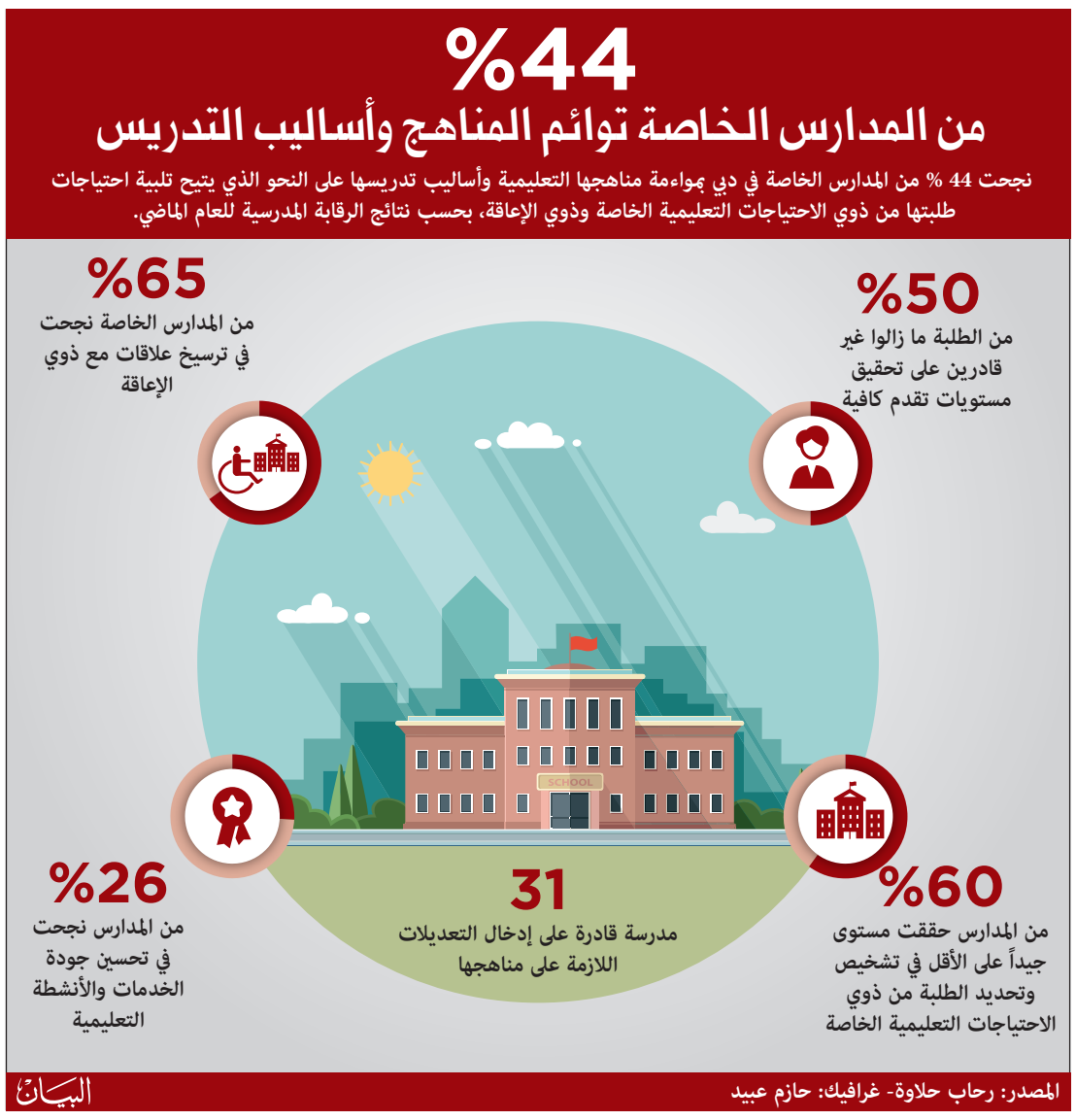

معاناة أولياء أمور

ابني معزول وحده

ذكر «ا، ن» أن ابنه يعاني من التوحد، وقام بتسجيله في مدرسة خاصة، تتبع المنهاج الوزاري، ورغم تقاضيها ضعف الرسوم، التي يدفعها الطالب السوي إلا أنه غير راض عن التعليم، الذي يقدم لابنه، فهو يوضع في فصل وحده في بعض الأحيان، بسبب قلة المتخصصين وعدم قدرتهم على الوفاء بالمطلوب منهم، بسبب ضغوطات العمل.

أين أذهب بطفلتي؟

عايدة محمد ولية أمر تم إخطارها بالبحث عن مدرسة بديلة لابنتها العام المقبل، وحالتها فرط حركة شديد، متسائلة أين أذهب بطفلتي الطالبة في الصف الثالث إذا أغلقت المدارس الخاصة أبوابها في وجهنا. وذكرت أن على الوزارة التعامل بحزم مع المدارس الخاصة وألا تترك الأمر تبعاً لأهواء تلك المدارس، فقضية هذه الفئة من الطلبة ينبغي أن تتصدر الأولويات، فهم قلة ضعفاء يحتاجون إلى من ينتصر لحقهم في الوجود والحياة كغيرهم.

أقساط ابني 4 أضعاف

موسى ولي أمر طالب في مدرسة النور الدولية صرح لـ«البيان» أن المدرسة طلبت منه ومن ذوي طلبة آخرين البحث عن بديل للعام المقبل لعدم توفر فصل لذوي الإعاقة، موضحاً أنه يدفع 24 ألف درهم، مقابل 6 آلاف درهم، يدفعها الطالب العادي.

المعاهد الخاصة ضالتنا

كمال محمد خليل فلديه طفلة تعاني إعاقة حركية شديدة، فوجد ضالته في المعاهد الخاصة، كما فعل كثيرون مثله بديلاً عن المدارس الخاصة، لأنها باهظة الرسوم، وتتقاضى مبالغ مضاعفة مكلفة جداً، مطالبين بتوفير أخصائيي نطق في المدارس الخاصة، إذ تعاني من ندرة وجودهم، ما يقلل من فرص ذوي الإعاقة السمعية من تلقي تعليمهم بصورة صحيحة وسليمة.

■ موفق قرعان

■ يوسف شراب

■ أدما القاصوف

■ جراهام بل

مناهج مطوّرة بطريقة برايل للطلبة المكفوفين

قال مروان الصوالح وفرت الوزارة المناهج الجديدة المطورة بطريقة برايل للطلبة المكفوفين بالتنسيق مع مطبعة المكفوفين ومؤسسة زايد للرعاية الإنسانية، إضافة إلى توفير الكتب المكبرة لضعاف البصر للمناهج الجديدة في جميع المراحل الدراسية.

وأكد أن عدد الاختصاصيين الذين يقومون بعمليات التقييم والتشخيص بمراكز دعم التربية الخاصة بمختلف القطاعات التعليمية هم 75 من الاختصاصيين في فئات الإعاقات المختلفة، وقد تم تدريبهم جميعاً، كل في مجال تخصصه مع بداية هذا العام الدراسي 2016/ 2017، فقد بلغ عدد اختصاصي النطق واللغة 19 اختصاصياً، الذين تم تدريبهم على العمل مع الطلبة، الذين لديهم مشكلات في النطق واللغة، وكذلك 13 اختصاصي إعاقة بصرية يعملون في تقييم الإعاقة البصرية وأساسيات التوجه وفن الحركة وتعليم طريقة برايل، وعدد 19 اختصاصياً نفسياً، تم تدريبهم على مقاييس واختبارات متنوعة، كما تم تدريب 13 مساعد معلم على الخطة التربوية الفردية وأساسيات ومبادئ التربية الخاصة وكيفية متابعة أداء الطلبة داخل الصف، وفق توجيهات معلم التربية الخاصة أو معلم المادة، فضلاً عن تدريب 307 من معلمي ومعلمات التربية الخاصة على المناهج المطورة مع معلمي اللغة العربية والرياضيات والمنهج المطور لرياض الأطفال.

وأضاف أن التقنيات المساعدة تعد من أهم وأحدث التدخلات والممارسات الخاصة بتربيه ورعاية الطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم، حيث تسهم بشكل فعال في تصميم المواقف التعليمية للطلبة وفقاً لاحتياجاتهم وقدراتهم، وبما يهدف إلى تحقيق تعلم فعال ونمو لجميع جوانب شخصية الطلبة، ومن ثم تتجلى أهمية التقنيات المساعدة في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في أنها تراعي خصائص الطلبة وحاجاتهم التعليمية وأنواع إعاقتهم وطبيعتها.

تكافؤ الفرص

وذكر أن الوزارة تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، من خلال وضع السياسات والنظم التعليمية التي تكفل ربط الطلبة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويدهم بأحدث التقنيات التعليمية كأجهزة الحاسوب والأجهزة اللوحية والبرمجيات التعليمية وبرامج قراءة الشاشات والألعاب الإلكترونية والسبورات التفاعلية.

كما أكد أن الوزارة اعتمدت مجموعة من التسهيلات والاعتبارات التربوية العامة عند تعليم وتقييم الطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم على مدار العام الدراسي، إذ يقبل الطالب في المدرسة بشكل يكفل له الاستفادة من جميع الخدمات والإمكانات المتاحة للتعليم، والمشاركة والتمتع بكل حقوقه كأي طالب في المدرسة، مع توفير الدعم المادي والمعنوي للطالب ذي الإعاقة وولي أمره من قبل مدير المدرسة والمعلمين وجميع العاملين في المدرسة.

بأعمال مدير منطقة أم القيوين التعليمية أن المنطقة تولي الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال توفير كل الاحتياجات التي تعينهم على مواصلة مسيرتهم الدراسية، مبيناً أنه خلال العام الدراسي الحالي تم دمج 212 طالباً وطالبة في مختلف مدارس الإمارة، منهم 15 طالباً وطالبة من المكفوفين وضعيفي البصر، كما أنه يتم تقييم الطالب مروراً بغرفة الملاحظة أو ما يسمى غرفة التقييم الأكاديمي ومن قبل الاختصاصي النفسي، واختصاصي النطق واللغة، ومن ثم يصدر فريق التربية الخاصة قراراً بشأن دمج الطالب في النظام التعليمي حسب المناطق السكنية لكل طالب، ودمجهم في الفصول العادية أو فصول التربية الخاصة مع توصيات خاصة كلاً حسب إعاقته أو توصي اللجنة بتحويل الطالب إلى أحد المراكز المتخصصة، ويتم إخطار ولي الأمر بذلك.

تحديات المدارس الخاصة

وتواجه المدارس الخاصة حزمة من التحديات التي تعيق عمليات الدمج أو تجعله مفتقراً لبعض الخدمات، ولخصها تربويون وإدارات مدرسية في 6 تحديات متمثلة في الأعباء المادية الواقعة عليهم تجاه تجهيزات عمليات استيعابهم في الصفوف، ونقص الكادر التدريسي لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تجهيزات البنى التحتية التي تجعل المدارس مؤهلة لاستقبالهم واستيعابهم، وتنفيذ الخطط الفردية العلاجية لكل طالب، وعدم التشخيص السليم لحالة المعاق، وعدم اكتشاف فئة صعوبات التعلم بسهولة، وعدم تعاون معظم الأسر مع المدرسة، للارتقاء بمستويات أبنائها.

وقال موفق القرعان نائب مدير مدرسة العالم الجديد، إن أبرز التحديات التي تواجه المدارس الخاصة، هي الأعباء المادية الواقعة على المدارس سواء من تجهيزات لغرف مصادر التعلم أو لشراء الأدوات والأجهزة المستخدمة في العمليات التعليمية، إضافة إلى استقطاب كوادر تدريسية، تتقاضى رواتب شهرية أعلى من المعلمين بشكل عام.

ولفت إلى أن المدرسة حريصة على توفير كل احتياجات تلك الفئات وعملت على توفير غرف صفية خاصة، كما أنها تراعي أولياء الأمور في رسوم الطلبة، حيث تزيد فقط 4 آلاف درهم عن أقرانهم من الطلبة.

وأكد أن هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي، تلزم المدارس الخاصة على تحقيق عمليات الدمج، وتجويد مستوى الخدمات التعليمية المقدمة لهم، وتركز خلال عمليات الرقابة المدرسية على جمع كل المعلومات ذات العلاقة بالخدمات التي توفرها المدارس لهم، وتحث المدارس على تسهيل عمليات قبول الطلبة من ذوي الإعاقة، وتقديم فرص تعليمية تخصصية لهم.

دمج اجتماعي

من جهتها قالت معلمة التربية الخاصة أدما القاصوف في مدرسة العالم الجديد الخاصة، إنه يتم تأهيل الطالب في البداية على الاندماج الاجتماعي وعلى التصرف بسلوك لائق داخل المدرسة، ومن ثم التركيز على الناحية الأكاديمية من خلال مراعاة مستوى الطالب وقدرته على التقدم، فبعض الطلاب وحسب الفئة قد يحتاج إلى جلسات علاجية (نطق- سلوك)، وذلك يتم في مراكز خارج المدرسة.

وأوضحت أن المدرسة تقوم بإعداد خطة فردية لكل طالب وتقوم بعرض محتوياتها على ولي الأمر للموافقة على ما اشتملت عليه من توصيات، وتعمل المدرسة على تكيف المنهاج الدراسي مع إعاقة الطالب، ويتم وضع برنامج تربوي فردي للطالب بناء على قياس مستوى الأداء الحالي، من خلال فريق متعدد التخصصات، وبما يتفق وظروف كل إعاقة وشدتها، والمنهاج هو الطريق الواضح والخطة المعدة، لما يجب أن يتعلمه الطلاب، وما يجب أن يتعلمه المعلمون، ويتم إعداد المنهج واختياره بعد مرحلة التعرف على مستوى الأداء الحالي للطالب.

مطلب ملح

وفي السياق ذاته قال جراهام بل مدير مدرسة أركاديا التحضيرية إن الدمج التعليمي ليس أمراً غرائبياً، وإنما هو مطلب ملح، إذ إن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من المجتمع ويجب منحهم فرص حقيقية أسوة بأقرانهم الأسوياء في الاندماج في كل أنشطة المجتمع وبالذات المراحل التعليمية عبر تصمم خطة واستراتيجية مستدامة واضعة في عين الاعتبار أهمية الأفراد ذوي الإعاقة واحتياجاتهم

وأضاف، نحن لا نستبعد الأطفال من النظام التعليمي على أساس الإعاقة بل نعاملهم على قدم المساواة مع الآخرين، وأيضاً نعمل على إجراء تعديلات منطقية للاحتياجات الفردية إذا استدعى الأمر.

وأشار إلى أن المدرسة يوجد بها عدة حالات، ولكنها لا تدرج تحت الإعاقة إذ يتم تصنيفهم ضمن فئة «بطيء التعلمس»، مؤكداً في الوقت نفسه أن باب المدرسة مفتوح لأي حالة وهم على استعداد لتقديم كل الدعم لهذه الحالات.

وقال إنه ضماناً لإعمال هذا الحق فإننا كوننا مدرسة سنتخذ التدابير المناسبة لتوظيف مدرسين يتقنون لغة الإشارة أو برايل واستعمال طرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة المناسبة والتقنيات والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في حال تم (استقبال أطفال من هذه الشريحة).

ووفق لجراهام بل فإنه ليس بإمكان أي مدرسة القيام بعملية الدمج دون أن تتحقق بعض الشروط مثل تعيين مدرسين مختصين وتوفير غرف صفية مزودة بأدوات تتلاءم مع حالات الأطفال وطبيعة إعاقاتهم.

وقال، إن فلسفة الدمج تبنى على أحقية الطفل ذي الإعاقة في ممارسة جميع الأنشطة التي يمارسها أقرانه الأسوياء دون تمييز، وبالذات في التعليم.

لوائح

وفي السياق ذاته أفاد الخبير التربوي يوسف شراب، بأن استيعاب المدارس الخاصة لا تزال بحاجة إلى لوائح تلزمها بعمليات الدمج، وخاصه أن منها الذي يرفض دخول الطلبة بحجة صعوبة إعاقته، حيث تأخذ المدارس حالات الإعاقة البسيطة التي لا تحتاج منها إلى جهد كبير.

وأوضح أن تلك المدارس تتقاضى الرسوم التي تحددها مقابل استقبالها لهؤلاء الطلبة، ولكنها لا ترغب في تحميل نفسها عبء تجهيز البيئة المدرسية لاستقبال تلك الفئات من ممرات ودورات مياه وصفوف وشراء مستلزمات.

ولفت إلى أن المدارس الحكومية نجحت في عمليات الدمج ولكنها تواجه تحديدات أبرزها عدم وفرة كادر التربية الخاصة، حيث يستوجب وجودهم لتقديم كل الخدمات التعليمية لتلك الفئة، وكثير من المدارس تضطر إلى تدريب طاقمها التدريسي ليكون مؤهلاً للتعامل مع الطلبة، وإنما يبقى التخصص هو الأنجح في التعامل معهم.

اهتمام

دراسات ميدانية وبرامج تدريبية

قال مروان الصوالح وكيل وزارة التربية والتعليم، إن الوزارة تقوم بالعديد من الدراسات الميدانية في بداية كل عام دراسي، عن طريق تعميم استبانة على جميع المدارس من خلال برنامج SIS، وهذه الاستبانة تتضمن العديد من الموضوعات المقترحة وذات الصلة بدمج الطلبة ذوي الإعاقة أو صعوبات التعلم، بهدف التعرف إلى الاحتياجات التدريبية لجميع العاملين في الميدان التربوي، ومن ثم إعداد البرامج التدريبية المناسبة وتوفير المدربين المعتمدين من داخل وخارج دولة الإمارات، كما قامت بإعداد موضوعات تدريبية متخصصة في مجالات مختلفة واستفاد منها المعلمون والمعلمات من كافة التخصصات وكذلك الإداريون بالمدارس والقطاعات التعليمية، بهدف التعرف إلى أفضل الممارسات واستراتيجيات تعليم وتقييم هذه الفئة وهناك هدف آخر وهو إعداد مدربين ليكونوا نواة في مناطقهم التعليمية.

خدمات

«التربية» تقدم نوعين من البرامج لذوي الإعاقة

أوضحت الوزارة أنه سيتم تقديم نوعين من البرامج والخدمات للطلبة المعاقين، تتمثل ببرامج الإعاقات وبرامج لفئة الموهبة والتفوق، حيث يتم تصميم برامج هذه الفئات بناء على توصيات الخطة التربوية الفردية بالنسبة لفئة الطلبة من ذوي الإعاقة أو الخطة التعليمية المتقدمة بالنسبة لفئة الطلبة الموهوبين والمتفوقين، التي تقوم أساساً على نقاط القوة للطلبة أو المجالات التي تحتاج إلى تعديل، والتي قد تتطلب إجراء تعديلات في المنهج أو البيئة المدرسية أو إجراء تعديلات ضرورية أو بدائل تقييم جديدة وبحسب القواعد العامة لبرامج التربية الخاصة للمدارس الحكومية والخاصة فإنه سيتم قبول حالات الإعاقات التي لا يمكن دمجها في الفصل الخاص، إضافة إلى قبول الطلبة من مجموعة متجانسة من الإعاقة في هذا الفصل، فيما لن يتم قبول حالات صعوبات التعلم والتأخر الدراسي غير الناتج عن إعاقة في الفصول الخاصة.

توفير فصول خاصة وغرف مصادر تعليمية لتأهيلهم

مدارس أبوظبي تحتضن 6814 طالباً من ذوي الإعاقة

7 فئات يطالها الدمج تتضمن صعوبات التعلم واضطرابات النطق

أبوظبي - أحمد جمال:

كشف مجلس أبوظبي للتعليم لـ«البيان» عن أن إجمالي عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين تم دمجهم في مدارس الإمارة يبلغ حالياً 6814 طالبا وطالبة، مشيرا إلى أن هناك 7 فئات لذوي الإعاقة تشملهم عملية الدمج في المدارس وهم الإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية، الإعاقة الحركية أو الجسدية، اضطراب التوحد، اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه، إضافة إلى فئة صعوبات التعلم واضطرابات اللغة والكلام.

وقال: إنه يتم تطبيق أساليب متطورة للدمج بالمدارس وتوفير التجهيزات اللازمة لاستيعاب هؤلاء الطلبة، مشيراً إلى وجود فصول خاصة يلتحق بها الطلبة ذوو الإعاقة، بما يتيح الفرصة أمامهم للتعامل مع زملائهم أطول فترة ممكنة من اليوم الدراسي، وتشمل هذه الفصول الخاصة على سبيل المثال فصول الصم في المدارس وفصول طلاب التوحد «نيوانجلند».

وأضاف: «من التجهيزات التي يتم توفيرها أيضاً غرفة المصادر، حيث يتلقى الطلبة ذوو الإعاقة مساعدة خاصة من معلم التربية الخاصة بصورة فورية حسب جدول ثابت بجانب وجوده في الفصل العادي، كما يعمل معلم متخصص يزور المدرسة حسب جدول منتظم على تقديم مساعدة فردية منتظمة في مجالات معينة لبعض الحالات مثل اختصاصي النطق واللغة واختصاصي التحديات البصرية».

12 نوعاً

وأشار المجلس إلى أنه يعمل على تطوير البرامج المقدمة لهؤلاء الطلبة بما يواكب أحدث النظم العالمية في مجال دمج الطلبة ذوي الإعاقة، عن طريق توفير الدعم اللازم لهم داخل فصولهم العادية، سواء عن طريق إمدادهم بالأجهزة المساندة أو المعلمين المتخصصين اللازمين للتعامل مع فئات الإعاقة، إضافة إلى التوسع في إنشاء غرف المصادر المتخصصة في أغلب مدارس أبوظبي والعين والغربية، لافتاً إلى أن مدارس أبوظبي قادرة على التعامل مع ما يزيد على 12 نوعاً مختلفاً من الإعاقة منها ضعف السمع والبصر والتوحد، والإعاقة العقلية، والحركية، والاضطرابات السلوكية.

ولفت المجلس إلى أن الدمج مفهوم اجتماعي أخلاقي يقوم على مبدأ حق الطالب في التعليم وإتاحة الفرصة لدمجه مع زملائه الطلبة العاديين، فالدمج يعمل على تقليل عزل الأطفال ذوي الإعاقة، وذلك بدمجهم قدر الإمكان مع الأطفال العاديين في الفصول والمدارس العادية.

وأوضح أنه يتم تبني سياسة التوسع في تقديم الخدمة لهؤلاء الطلبة في المراحل الدراسية كافة، ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، بعد أن كانت قاصرة على مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

فعاليات

وذكر المجلس أنه يحرص على إشراك الطلبة ذوي الإعاقة في مختلف الفعاليات التي ينظمها؛ فعلى سبيل المثال تم إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في حملة «أبوظبي تقرأ»، حيث تمكن كافة فئات الإعاقة سواء السمعية، البصرية، الحركية، العقلية، متلازمة داون، طلاب التوحد وصعوبات التعلم المشاركة في كافة فعاليات الحملة، والاستفادة بشكل كبيرة من مختلف البرامج والأنشطة التي تم تنظيمها خلال الحملة.

يشار إلى أن مجلس أبوظبي للتعليم يتبنى ضمن خطته عدداً من المبادرات والبرامج التي من شأنها تأهيل ذوي الإعاقة في المجتمع المدرسي، ثم المجتمع بوجه عام، حيث تهدف هذه المبادرات إلى خلق جو من الألفة وتعزيز أواصر الترابط بين هذه الفئة وكافة أفراد المجتمع، بدءاً من توفير المناخ الصفي المناسب والرعاية الصحية والاجتماعية، وتوفير الوسائل والأدوات والأجهزة المعينة دراسياً وأكاديمياً، وصولاً إلى التأهيل المجتمعي، حيث أسهمت هذه المبادرات في تغيير مسار العديد من الطلاب بشكل أتاح لهم الالتحاق بسوق العمل في العديد من الدوائر والمؤسسات الحكومية أو الخاصة.

برامج تعليمية متكاملة

يتبنى مجلس أبوظبي للتعليم سياسة خاصة بالطلبة ذوي الإعاقة تهدف إلى توفير بيئة تعليمية داعمة ومساندة لهم، تعمل على استثارة قدراتهم وطاقاتهم الكامنة، فيما لا تقتصر عملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة على المدارس الحكومية وحسب، وإنما تشمل أيضاً مدارس خاصة.

3 أشكال للدمج

1. **الدمج الكلي:** دمج الطالب مع زملائه العاديين داخل الفصول الدراسية.
2. **الدمج الجزئي:** دمج الطالب يقتصر على مادة دراسية أو أكثر داخل الصف.
3. **الدمج الاجتماعي:** أبسط أشكال الدمج ويقتصر على الأنشطة التربوية فقط.

6814 طالباً وطالبة تم دمجهم بمدارس أبوظبي.

236 مدرسة حكومية وخاصة تقدم خدمات التربية الخاصة لذوي الإعاقة.

12 نوعاً مختلفاً من الإعاقة تستطيع المدارس التعامل معها.

70 % من ذوي الإعاقة من فئة صعوبات التعلم واضطرابات «النطق».

إعداد: أحمد جمال - غرافيك: محمد أبوعبيدة

البيان

تطبقه المدارس العام الجاري لتطور أداء الطلبة ومتابعتهم

«هيئة المعرفة»: نموذجان لتقييم ذوي الإعاقة

دبي- رحاب حلاوة

كشفت هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي متمثلة في جهاز الرقابة المدرسية، لـ«البيان» عن استحداث نموذجين «طبي واجتماعي» لكل طالب من فئة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة، من خلال استمارة إلكترونية تقدم تفاصيل عن جميع الطلبة الذي تم تحديدهم على أنهم من تلك الفئات، وتحديد الفئة الرئيسية التي ينتمي إليها الطالب، بحسب تصريحات المدير التنفيذي للرقابة المدرسية في هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي فاطمة بالرهيف.

وأوضحت أن المقيمين التربويين سوف يركزون خلال عمليات الرقابة التي ستنفذ العام الجاري على تلك الاستمارة وسيتحققون من جودة التقييمات والمعلومات المساندة لتقييم المدارس ومدى ملاءمة ومطابقة الفئة التي تم تحديدها من الاحتياجات التعليمية الخاصة أو الإعاقة لاحتياجات الطالب.

خدمات تعليمية

وتفصيلاً، أوضحت بالرهيف، أن هناك نموذجين لتقييم ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة، وهما النموذج الطبي والاجتماعي للإعاقة التي تطبقه المدارس، موضحة الفرق بينهم قائلة "يستند النموذج الطبي للإعاقة على الرأي القائل بأن سبب حدوث صعوبة تعليمية يعود مباشرة إلى معاناة الطالب من إعاقة جسدية وعيوب شخصية، لذلك يكون تركيز الخدمات التعليمية وفق هذه الرؤية منصباً على تصحيح الطالب وتقويمه.

أما المدارس التي تتبنى تطبيق النموذج الاجتماعي للإعاقة فتدرك طبيعة وتأثير الصعوبات التي يواجهها الطلبة من ذوي الإعاقة، وتتخذ إجراءات وخطوات استباقية لتحديد العوائق الجسدية والسلوكية والاجتماعية وعوائق التواصل التي تحد من إنجازات هؤلاء الطلبة وتقليص آثارها إلى الحد الأدنى، وتتخذ هذه المدارس الخطوات والإجراءات الملائمة لإزالة العقبات التي تتسبب في تهميش هؤلاء الطلبة تعليمياً وعزلهم اجتماعياً في نهاية المطاف.أما المدارس التي تتبنى تطبيق النموذج الاجتماعي للإعاقة فتدرك طبيعة وتأثير الصعوبات التي يواجهها الطلبة من ذوي الإعاقة، وتتخذ إجراءات وخطوات استباقية لتحديد العوائق الجسدية والسلوكية والاجتماعية وعوائق التواصل التي تحد من إنجازات هؤلاء الطلبة وتقليص آثارها إلى الحد الأدنى، وتتخذ هذه المدارس الخطوات والإجراءات الملائمة لإزالة العقبات التي تتسبب في تهميش هؤلاء الطلبة تعليمياً وعزلهم اجتماعياً في نهاية المطاف>

وتم منح جميع المدارس الخاصة إمكانيات الدخول إلى الاستمارة الإلكترونية الخاصة بها لعمليات التقويم الذاتي للاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة في دورة الرقابة المدرسية الحالية، ويتعين على المدارس الخاصة استخدام هذه الاستمارات كنقطة انطلاقة لمراجعة الخدمات والأنشطة والمخرجات التعليمية، مما سيتيح لها تحديث الأدلة المتوفرة لديها وعمليات التقييم التي تجريها.

فاطمة بالرهيف:
منح المدارس فرصة التقييم الذاتي

إجراءات دقيقة للتقييم

قالت فاطمة بالرهيف: يتعين على المدرسة توفير كادر متخصص ومؤهل لاستخدام مجموعة من أدوات التقييم لإجراء تحديد دقيق لجميع الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة، وتطبيق إجراءات فاعلة لتحديد الطلبة ضمن هذه الفئة من الجدد الذين يلتحقون بالمدرسة والطلبة الموجودين في المدرسة. ويجب على المدرسة تقديم تحديد دقيق ومفصل لاحتياجات طلبتها من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة. وعليه، يتعين أن تكون عمليات التدخل التي يتم إجراؤها ملائمة لنوع ومستوى الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقات التي تم تحديدها، بالإضافة إلى تطبيق سياسات متطورة وخطط فاعلة تدعم تقديم خدمات وأنشطة تعليمية قادرة على الاستثمار في توفير مصادر كافية للاحتياجات التعليمية.

تقييم ذاتي

كما منحت الرقابة المدرسية المدارس فرصة لعمليات التقييم الذاتي إذ يغطي القسم الخاص باستمارة التقييم الذاتي للاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة في سجل المدرسة الإلكتروني بوضوح جميع العناصر الرئيسية المتعلقة بالخدمات والمخرجات التي تعكس جودة الممارسات المطبقة في عمليات تحديد احتياجات هؤلاء الطلبة، حيث يغطي إطار التقييم الذاتي هذا 26 جانباً مختلفاً من الخدمات التعليمية الموجهة لهؤلاء الطلبة.

وقالت بالرهيف: أظهرت النتائج أن المدارس التي نجحت في تطبيق دمج حقيقي هي التي نجحت في التقييم من خلال الاستفادة من النموذج الاجتماعي للإعاقة في صياغة الخدمات والأنشطة التعليمية التي تقدمها لطلبتها من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة.

ضمان الحقوق

تعد دولة الإمارات من أوائل الدول التي اهتمت بالأشخاص ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم، وحرصت على دعمهم وتقديم الخدمات المناسبة لهم، وقد تجسد هذا الاهتمام بدعم قيادتنا الرشيدة بصدور القانون الاتحادي 29 لسنة 2006 في شأن حقوق المعاقين والمعدل بالقانون الاتحادي 14 لسنة 2009، والذي تضمنت أحكام مواده، جميع جوانب الخدمات الصحية وإعادة التأهيل، وخدمات التعليم، والعمل، والحياة العامة والثقافية والرياضية، والإعفاءات من الضرائب والرسوم المختلفة، لضمان المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

3 فئات للدمج

يتم تقسيم الطلبة ذوي الإعاقة عند دمجهم إلى 3 فئات، تحصل الأولى على الدمج الكامل وتعديلات في البيئة الصفية والمصادر التعليمية داخل الصف من قبل معلم الصف بما يتناسب وحاجات كل طالب.

والفئة الثانية هي الطلاب الذين يحصلون على الدمج الكامل مع مساعدة مباشرة وهذه الفئة من الطلاب تكون داخل الصفوف كلياً إلا أنه يتم توفير معلم مساعد للطالب داخل الصف.

والفئة الثالثة هي دمج مع صفوف خارجية وهذه الفئة من الطلاب تحصل على دمج بنسبة 75% و25% من الوقت وتحصل على صفوف خارجية.

خطوة أولى

يعد التحديد المناسب والصحيح لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة الخطوة الأولى والأهم في تطوير جودة الخدمات التعليمية والدعم الموجهين لهم، لذلك، من المهم تطبيق مقاربة صحيحة أثناء استخدام إجراءات التحديد الملائمة، وينبغي أن تولي المدرسة دراسة متأنية لتحديد (ما هي) الإجراءات التي سيتم استخدامها، و(لماذا) يتم استخدام تلك الإجراءات.

وبحسب هيئة المعرفة؛ يجب على جميع المدارس الخاصة تعبئة معلومات دقيقة في الاستمارة الإلكترونية لعمليات التقويم الذاتي للاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة، وإرسالها إلى جهاز الرقابة قبل تطبيق عمليات الرقابة في المدرسة.

دعم مباشر

ذكرت المدير التنفيذي للرقابة المدرسية في هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي أن الهدف من تحديد نوع الصعوبة أو الصعوبات التي يعاني منها الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة هو تمكين المعلمين من تقديم دعم مباشر لهؤلاء الطلبة، وكذلك لتقييم العوائق الخارجية الأخرى أمام تعلمهم وتذليلها. ومن المهم إدراك حقيقة أنه في معظم الحالات لا يشترط بالضرورة أن تتطلب هذه العملية إجراء تشخيص رسمي. علماً بأن وجود تشخيص رسمي لا يعني الاعتماد عليه كمصدر وحيد لتحديد الخدمات التعليمية والدعم اللازمين لهؤلاء الطلبة.

«تنمية المجتمع» و«التربية» تتعاونان لإنجاح تجربة الدمج

أوضحت موزة الوالي رئيس قسم التوجيه والمناهج بإدارة رعاية وتأهيل المعاقين بوزارة تنمية المجتمع، أن خطط دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، تأخذ حيزاً كبيراً من الخطط التي تفردها الوزارة بمراكز المعاقين الخمسة بالإمارات، وأنه تم دمج جميع الحالات التي بها إعاقات حسية سواء كانت سمعية أو بصرية أو جسدية بنسبة 100%، فيما هناك صعوبات تواجه دمج الإعاقات الذهنية، نظرا لتدني قدراتهم العقلية، مما يصعب معه تحصيل نتائج إيجابية عند ضمهم للصفوف الدراسية، ويستثنى من ذلك بعض حالات «توحد اسبرجر» الذين يتمتعون بارتفاع معدلات قدراتهم الذهنية مقارنة بأقرانهم، موضحة أن حالات الإعاقة البصرية يتم توجيهها لوزارة التربية مباشرة. وتابعت أن هناك تحديات تواجه دمج الطلبة بالمدارس، غير أن الشراكة الاستراتيجية مع وزارة التربية والتعليم تجعلهم قادرين على مواجهتها باستمرار والتغلب عليها في حينها، مشيرة أن أبرزها يكمن في بعض الصعوبات التي تواجه المدرسين الذين تخصصهم الوزارة لتدريس هؤلاء الطلبة، ولذلك فإنهم كمسؤولين عن ذوي الإعاقة يقومون بعمل برامج تدريبية مستمرة للمدرسين لضمان نتائج متقدمة، فضلاً عن العدد القليل للمدرسين الذين يستخدمون لغة الإشارة للتواصل مع حالات الإعاقة السمعية، وأنهم بصدد إعطاء دورات لتأهيل مترجمي إشارات من المدرسين، كما أنه يجب مواصلة تدريب معلمات الدمج بكل ما هو حديث عالمياً في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن هناك ضغوطات على مراكز المعاقين فيما يخص تشخيص الحالات وتقييمها قبل توجيهها للمدارس، وأن ذلك يمثل عبئا على المتخصصين، لكن يتم التغلب على ذلك باستمرار. وأبانت أن هناك عوامل يجب اتباعها لضمان نجاح عملية الدمج وتشمل المتابعة المستمرة للحالات، لتقييمها ومعرفة درجات التطور التي حدثت لها، كما أن هناك متابعة شبه يومية لمتابعة الحالات السمعية، والتواصل مع المدرسين الذين يتعاملون معهم لإفادتهم خاصة فيما يتعلق بدورات تعلم لغة الإشارة، مشيرة أنهم يطلبون بشكل منتظم الشهادات التقييمية لمستويات الطلبة التعليمية للاطلاع عليها وتبين مدى تقدم مستوياتهم مقارنة مع الاهداف التي يضعونها لهم، ومتابعة أي مشاكل قد تواجههم. وأفادت أن هناك تواصلاً مستمرا يجب أن يكون مع أسر الطلبة لمتابعة حالاتهم وتطورها بالمنازل، وتعريف ذويهم بما يجب أن يقوموا به مع أبنائهم، كما أن وزارة تنمية المجتمع وفرت من خلال مراكزها الوسائل التعليمية المساعدة الحديثة ويعتبر مركز «معين» في دبي مثالاً متميزا من خلال الأجهزة الحديثة التي يوفرها للطلبة ذوي الإعاقة.

دبي- أحمد يحيى